أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر

The impact of fluctuations in oil prices on the general budget in Algeria

زحافي عدة	مناد محمد	بوعلام عيسى
جامعة مستغانم- الجزائر	جامعة مستغانم- الجزائر	المركز الجامعي غليزان-الجزائر
adda.zahafi.etu@univ-mosta.dz	mohammed.menad.etu@univ-mosta.dz	aissa-482011@hotmail.fr

Published: 15/ 06/2019 | Accepted: 14/05/2019 | Received: 25/03/2019

ملخص:

تعد الجزائر إحدى الدول المنتجة و المصدرة للنفط في العالم و التي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية الغير مستقرة في تكوين الدخل الوطني، حيث تشكل الإيرادات النفطية(% 90) من إيرادات الموازنة العامة و هذا يجعل الاقتصاد الجزائري تابعا للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة وذلك لكون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، يعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط الخام.

وهذا مما يجعل الموازنة العامة للجزائر تتأثر بشكل كبير بانخفاض في أسعار النفط، والتي غالبا ما تتطلب تعزيز الميزانية بموازنة تكميلية لسد العجز الحاصل منها والتي قد تكون مبالغ كبيرة مما يجعل عملية تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية ضرورة استراتيجية وحتمية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الموازنة العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة.

تصنيف JEL: H72; E62.

Abstract:

Algeria is one of the producers and exporters of oil in the world, relying mainly on oil revenues precarious in the formation of national income, where the oil revenues estimated (%90) of budget revenues and that makes the Algeria's economy subordinate to the global economy and the consequences of his repeated crises as the Algeria's economy is a rental economy depends primarily on the production and export of crude oil.

This makes the general budget of Algeria significantly affected by the decline in oil prices, which often require the budget to be supplemented by a supplementary budget to meet the deficit, which may be large sums. Making the process of activating sources of non-oil income a strategic and inevitable necessity.

Keywords: oil prices, public budget, public expenditure, public revenues.

Jel Classification Codes: E62, H72.

*المؤلف المرسل: زحافي عدة، الإيميل المهني:adda.zahafi.etu@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

يحظى النفط بمكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة في العالم، حيث يمثل سلعة استراتيجية ومادة أولية أساسية في مختلف الصناعات، مما أكسبه مكانة هامة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

وفي هذا الإطار تحتل الجزائر موقعا خاصا وأهمية متميزة في سوق النفط العالمية، من خلال امكانياتها المتعلقة بالاحتياطات وحجم الإنتاج والصادرات من النفط، الأمر الذي مهد لأن يكون للنفط دورا هاما ومحوريا في الاقتصاد الجزائري.

وباعتبار أن سوق النفط العالمية غير مستقرة، وأن أسعارها شديدة التغير صعودا ونزولا وما يسببه من صدمات يصعب على صناع القرار إدارتها بفاعلية، فإن التغير في الأسعار قد مارس تأثيرا سلبيا كبيرا على الموازنة والرقابة على المالية العامة للدولة وذلك نتيجة أن النفقات العامة تتأثر سلبا وإيجابا مع حجم الإيرادات المتقلبة، وبهذا فإن مستويات الإنفاق العام ظلت هي الأخرى تابعة بشكل عام لتحركات أسعار النفط، لكنها تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات، إذ ينظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، الأمر الذي يقود إلى مستويات من الإنفاق العام يكون من الصعب خفضها حينما يظهر أن الطفرة لم تكن إلا حالة مؤقتة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة .

وقد بذلت الجزائر جهود معتبرة بهدف تقليص الأثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط، عن طريق تطبيق برامج تنموية أو سياسات إصلاحية، وتبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية العامة للدولة وإنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية، ومحاولة تنويع اقتصادياتها.

من خلال ما سبق عرضه، تتمحور إشكالية بحثنا فيما يلي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟

من أجل مناقشة الإشكالية، يمكن طرح وصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ أسعار النفط تتميز بعدم الاستقرار وشدة التغير، نتيجة لعوامل مختلفة تتأثر بها؛
- ✓ يعتبر النفط سلعة استراتيجية وذات أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، وصعوبة إحلالها في الوقت الراهن؛
- ✓ سياسة تسيير النفقات العامة، ونمو الإيرادات العامة في الجزائر ترتبط بعامل أسعار النفط، فالتغيرات التي تحدث لها تؤثر إيجابا وسلبا على الميزانية العامة في الجزائر.

2.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ إبراز العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر؛
- ✓ الوقوف على الأثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؛
- ✓ اقتراح استراتيجيات لإحتواء الأثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.

3.1. منهجية الدراسة:

سنستخدم المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف تطورات أسعار النفط فضلا عن دراسة قطاع النفط في الجزائر، كما سنستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير الإحصائيات والبيانات والعوامل المسببة في عدم استقرار أسعار النفط خلال الفترة المختارة لموضوع الدراسة، بالإضافة إلى تحليل آثار الصدمات النفطية على الموازنة العامة في الجزائر.

2. تطورات أسعار النفط:

1.2 تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999):

إن انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال 1991/1990 ، وكذا نشوب حرب الخليج الثّانية أدى ذلك الى اضطراب السوق النفطية، ففي سنة 1990 سجلت سلة خامات أوبك ما مقداره 22.3 دولار للبرميل، استمر سعر النفط في التآكل خلال الفترة 1991- 1994 إذ انخفض إلى 15.5 دولار للبرميل سنة 1994، وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط خلال سنتي 1995 و 1996 ببلوغها مستوى 16.9 و 20.3 دولار للبرميل، عادت أسعار النفط للانخفاض حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 1998 بما يقدر ب 12.3 دولار للبرميل متأثرة بتداعيات أزمة جنوب شرق آسيا.

2.2 تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2011):

1.2.2 طفرة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008):

انخفضت الأسعار الإسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، إلا أنها عرفت تحسنا خلال الفترة 2002-2008 منتقلة من مستوى 24.3 دولار للبرميل عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل عام2008.

الشكل (2-1): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008) الوحدة: دولار للبرميل

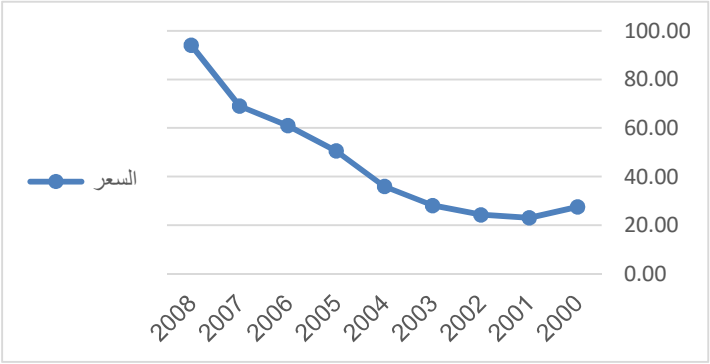

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق

وترجع الأسباب الحقيقة وراء هذا الارتفاع في الأسعار إلى:

- ✓ الارتفاع المتنامي في الطلب العالمي على النفط للفترة 2002-2008، بسبب النمو في معدلات أداء الاقتصاد العالمي، حيث انتقل معدل النمو من 2.2% عام 2001إلى 5.2% سنة 2007 .(تقارير شهرية لأوبك، من 2001-2008)
- ✓ لقد أثبتت الدراسات أن لتغير أسعار صرف الدولار أثرًا كبيرًا على صناعة النفط العالمية، حيث أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع أسعار النفط (حسام الدين محمد،2008 ، ص30).
- ✓ الأحداث والاضطرابات السياسية المؤثرة على السوق النفطية فقد فقدت منظمة أوبك حوالي 300000 برميل نفط يوميا مما قلل من العرض النفطي في السوق النفطية (سمير التنير،1992، ص23) .

3.2.2 تذبذبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية للفترة (2008-2011):

خلال هذه الفترة أسعار النفط اتجهت لصعود لم يعهد من قبل ، أعقبه انهيار غير مسبوق، فبعد أن حقق السعر الاسمي للنفط أوبك 105.15 دولار خلال النصف الأول من 2008 ، وبلوغ الطفرة ذروتها عند 131.2 دولار في جويلية 2008، لتنخفض في شهر ديسمبر لنفس العام إلى 38.6 دولار، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال الربع الأول من

2009بتسجيلها لمتوسط قدره 42.9 دولار للبرميل وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه ومع بدأ ظهور مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي بدأت أسعار النفط في الانتعاش بحيث قفزت من مستوى 58.5 دولار في سنة 2009 إلى مستوى 83.8 دولار في سنة 2010، لتستقر عند مستويات تتراوح ما بين 100 و 118 دولار خلال سنة 2011.

3.2 تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2011-2017):

تخطت أسعار النفط مستوى 100 دولار من 2011 إلى 2014، بسبب الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية - الربيع العربي-، مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، إذ فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي. وكذلك الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تصدير النفط الإيراني والذي تسبب بخروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق إلا أن أسعار النفط أخذت في الانخفاض سنة 2014 حيث بلغت سلة خامات أوبك 96.18 دولار لتصل سنة 2016 إلى أدنى مستوى لها 40.68 دولار وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى:

- ✓ زيادة كمية المعروض نتيجة الاكتشافات الجديدة و إنتاج النفط الصخري؛
  انخفاض الطلب على النفط نتيجة الركود الاقتصادي في كل من الصين وأوروبا؛
- ✓ حرب الإنتاج والأسعار بين المنتجين داخل وخارج منظمة أوبك؛
- ✓ ارتفاع سعر صرف الدولار وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للدول النامية؛
- ✓ التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أتاح مصادر شبه بديلة للنفط إضافة إلى إنتاج سيارات وآلات موفرة في استهلاك الوقود.

الجدول (1-2): تطورات أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2011–2016) الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط	107,44	109,49	105,93	96,18	49,52	40,68

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)

4.2 تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2017– 2018):

الجدول (2-2): تطورات أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2017–2018) الوحدة: دولار للبرميل

الشهر	جانفي2017	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية
سعر سلة أوبك	52,4	53,4	50,3	51,4	49,2	45,2	**46,9**
التغير عن الشهر السابق	0,7	1	-3,1	1,1	-2,2	-4	**1,7**
الشهر	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي2018	
سعر سلة أوبك	49,6	53,4	55,5	60,7	62,1	66,9	
التغير عن الشهر السابق	2,7	3,8	2,1	5,2	1,3	4,8	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) التقارير الشهرية

شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر جانفي 2018 ارتفاعاً بمقدار 4.8 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 7.7%، ليصل إلى 66.9 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ شهر نوفمبر 2014، مسجلا بذلك ارتفاعا بنحو 14.5 دولار للبرميل، أي بنسبة 27.6%مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي، وقد كان للتحسن الملحوظ في سوق النفط على خلفية قرار تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج بين منظمة أوبك ومنتجي النفط من

خارجها حتى نهاية عام 2018، إضافة إلى ضعف الدولار الأمريكي والتوترات الجيوسياسية، مع استمرار تحسن الطلب على النفط، وإنخفاض المخزونات النفطية العالمية، وبخاصة مخزونات النفط الخام الأمريكي التي تراجعت إلى أدنى مستوى لها منذ شهر فبراير 2015، دوراً رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر يناير 2018.

3. واقع النفط في الاقتصاد الجزائري

1.3 الإمكانيات النفطية في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية اليوم، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط.

1.1.3 الاحتياطات النفطية:

تمتلك الجزائر احتياطات هامة من النفط، جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، والجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلا الفترة (1971- 2016).

الجدول (1-3): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة (1971-2016) الوحدة: مليون/برميل

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الاحتياطي	9840	9740	7640	7700	7370	6800	6600
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الاحتياطي	6300	8440	8200	8080	9440	9220	9000
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الاحتياطي	8820	8800	8500	9200	9236	9200	9200
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاحتياطي	9200	9200	9979	9979	10800	11200	11314
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاحتياطي	11314	11314	11314	11314	11800	11350	12270
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200
السنوات	2013	2014	2015	2016			
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200			

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) + منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى احتياطي النفط في الجزائر لم يسجل أي انخفاض حاد منذ تأميم المحروقات سنة 1971، إلا أن هناك بعض حالات التذبذب التي سجلت منذ بداية السبعينات إلى غاية 2004 ليسجل أعلى مستوى له سنة 2005 بمقدار 12270مليون برميل، ليدخل في مرحلة استقرار من 2006 إلى 2016 بما يعادل 12200مليون برميل في السنة.

2.1.3 الطاقة الإنتاجية:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): تطور إنتاج النفط في الجزائر (1971-2016) الوحدة: ألف برميل/اليوم

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	785,4	1062,3	1097,3	1008,6	982,6	1075,1	1152,3
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الإنتاج	1161,2	1153,8	1019,9	797,8	704,8	660,9	695,4
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج	672,4	673,9	684,2	656,6	727,3	789,9	803,0
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإنتاج	756,5	747,3	752,5	752,5	806,7	846,1	827,3
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	749,6	796,0	776,6	729,9	942,4	1311,4	1352,0
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج	1368,8	1371,6	1356,0	1216,0	1189,8	1162.0	1203.0
السنوات	2013	2014	2015	2016			
الإنتاج	1203.0	1193.0	1157.0	1146.0			

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) + منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)+ وزارة الطاقة الجزائرية.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج النفط في الجزائر منذ تأميم المحروقات سنة 1971 ارتفع بشكل ملفت للنظر بحيث بلغ مستوى الإنتاج سنة 1972 ما قيمته 1062,3 ألف برميل في اليوم، ليستقر طوال فترة السبعينات، ثم عاود الانخفاض خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينيات بسبب الطفرة النفطية الثانية. ومع بداية الألفية الجديدة دخل القطاع في حالة انتعاش ، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1371,6 ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية 2007فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات ، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2012 -2013 بحيث سجل الإنتاج تحسنا نوعا بلغ 1203.0 ألف برميل يوميا، ليعاود الانخفاض تدريجيا حيث بلغ 1146.0 ألف برميل يوميا في 2016 بسبب الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في أوبك خلال اجتماعها رقم 170 بالجزائر بشأن دعم إعادة التوازن إلى السوق النفطية عن طريق تخفيض الإنتاج .

2.3 أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، "إذ يساهم قطاع النفط بحوالي 40% من الناتج الوطني المحلي، أكثر من 60% للميزانية العامة للدولة و97% من عائدات النفط، كما يساهم قطاع النفط في تلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقة التجارية"(داليا محمد يونس، 2011، ص 74) .

1.2.3 مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي هو " مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بمساهمة عوامل وطنية وغير وطنية"(ثامر علوان المصلح، 2014، ص 187) ، ويعرف أيضا " هو القيمة النقدية للناتج الكلي للسلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة" (ديان كويل، 2017، ص 18) ، ويعتبر النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري من

خلال عوائده المالية التي تمثل الدخل الرئيسي للجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-3): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (1999- 2017) **الوحدة:** مليون دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي لقطاع النفط	النسبة %
1999	3238198	890943	27,51
2000	4123514	1616315	39,20
2001	4227113	1443928	34,16
2002	4522773	1477034	
2003	5252321	1868890	35,58
2004	6149117	2319824	37,73
2005	7561984	3352878	44,34
2006	8501636	3882228	45,66
2007	9352886	4089309	43,72
2008	11043703	4997555	45,25
2009	9968025	3109079	31,19
2010	11991564	4180358	34,86
2011	14588970	5242503	35,93
2012	16209598	5536382	34,15
2013	16647919	4968018	29,84
2014	17228598	4657811	27,04
2015	16702119	3134243	18,77
2016	17406826	3025613	17,38
2017	18906560	3608776	19,09

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية 2017.

من الجدول أعلاه يتبين أن القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط نسبة المساهمة من سنة 1997 إلى 2013 ما يعادل 34,97% من إجمالي الناتج المحلي الخام، وهذا راجع إلى السياسة الجديدة التي تبنتها الدولة عن طريق فتح مجال الاستثمار في القطاع النفطي للأجانب، إذ سجلت سنة 1998 أقل نسبة بـ 22,5% من الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بـ 638,2 مليار دج ، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما أعلى نسبة فسجلت سنة 2006 بـ 45,9 % والمقدرة بـ 3885,2 مليار دج، وهذا بسبب الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى. إلا أن هذه النسبة أخذت في التراجع لتصل سنة 2017 إلى مستوى 19.09% بسبب الصدمات النفطية وكذا الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد من آثار هذه الصدمات والتقليص من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وهذا بدوره أدى إلى تراجع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

4.الموازنة العامة في الجزائروتغيرات أسعار النفط:

تلعب الموازنة العامة للدولة بشقيها الإرادات العامة والنفقات العامة أدوارا مهمة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحتى الثقافية والأمنية، ولقد أصبحت الموازنة العامة للدولة في العصر الحديث وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية.

1.4 انعكاس تطور أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر:

1.1.4 تطور الإنفاق العام خلال الفترة (1991-2000):

الشكل (4-1): تطور النفقات العامة في الجزائر (1991-2000) الوحدة: مليون دج

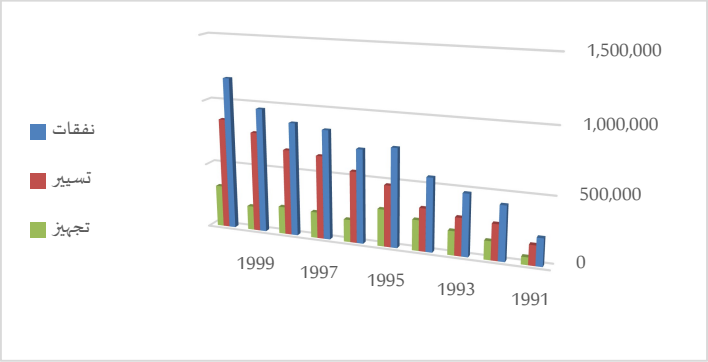

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق

من الشكل نلاحظ أن هناك تواصل لتزايد النفقات العامة رغم التقلب في العائدات النفطية الناجمة ب عن تقلب أسعار النفط، ففي سنة 1995 بلغت 759,6 مليار دج لتصل إلى 178,11 مليار دج سنة 2000 أي بارتفاع قدره 302,4 مليار دج (34,5٪) في 2000.

حافظت الجزائر على نفس التوجه السابق (التوسع الإنفاقي) والذي اتصف بالجمود في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة، وذلك نظرا لتزامن هذه الفترة مع العشرية السوداء (بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم الاستقرار الأمني)، مما جعل زيادة في معدلات نمو الإنفاق العام تفوق معدل الإيرادات العامة في أغلب السنوات.

2.1.4 تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2017):

الشكل (4-2): تطور النفقات العامة في الجزائر (2001-2017) الوحدة: مليون دج

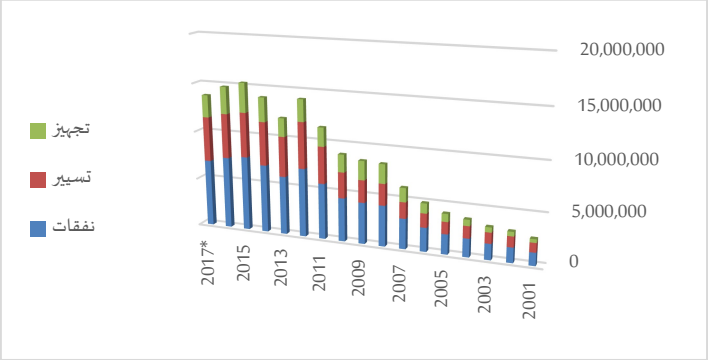

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق

شهدت النفقات العامة زيادات كبيرة ففي سنة 2001 بلغت 3211 مليار دينار لتصل إلى 7058.2 مليار دينار سنة 2012، وقد تزامن ذلك مع الزيادات الكبيرة في العائدات النفطية، وذلك في أعقاب ارتفاع أسعار النفط من مستوى 23,1 دولار للبرميل سنة 2001 إلى مستوى 109.5 دولار للبرميل سنة 2012، ويرجع ارتفاع الإنفاق خلال هذه الفترة بشكل عام إلى جهود الإصلاح وتطوير البنية التحتية وتوسيعها في قطاع النفط والغاز والقطاع العقاري، وكذا الخدمات الاجتماعية، وفي تفعيل دور القطاع الخاص بهدف تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد، وبلغت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2013 مستوى 6092,1 مليار دينار مقابل 7058,2مليار دينار في سنة 2012، أي بانخفاض يساوي 13,7٪، خصّ هذا الانخفاض في النفقات الكلية، بعد الارتفاعات التي

عرفتها بنسبة 20,6٪ و 31٪ على التوالي في سنتي 2011 و2012 النفقات الجارية أكثر مما خصّ نفقات رأس المال(- 578,3 و- 387,7مليار دينار على التوالي) (التقرير السنوي للبنك الجزائري 2016،ص86) ، أما في سنة 2016 فبلغت نفقات الميزانية الكلية 7383,6مليار دينار، مقابل 7656,3 مليار دينار في سنة 2015، أي بانخفاض قدره 3,6٪، و ذلك عقب الزيادات المتتالية في سنتي 2014 و 2015، المقدرة بـ 16,1٪ و 9,4٪ على التوالي، تسبّبت نفقات رأس المال بأكثر من 90٪ في هذا الانخفاض للنفقات الكلية، وفي سنة 2017 بلغت نفقات الميزانية الكلية 883,26 مليار دينار، أي في انخفاض قدره 6,7٪، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط من مستوى 109.5 دولار للبرميل سنة 2012 إلى مستوى 39,0 دولار للبرميل سنة 2017.

2.4 انعكاس تطور أسعار النفط على إيرادات العامة في الجزائر:

إن إيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية التي تعرف بأنها ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزاميتها (غازي عناية، 1998، ص72) بنوعيها النفطية والعادية. وبما أن اهتمام الدولة كان كبيرا بالقطاع النفطي، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية.

1.2.4 مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (1991-2000):

الشكل(4-3): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية (1991-2000) الوحدة: مليون دج

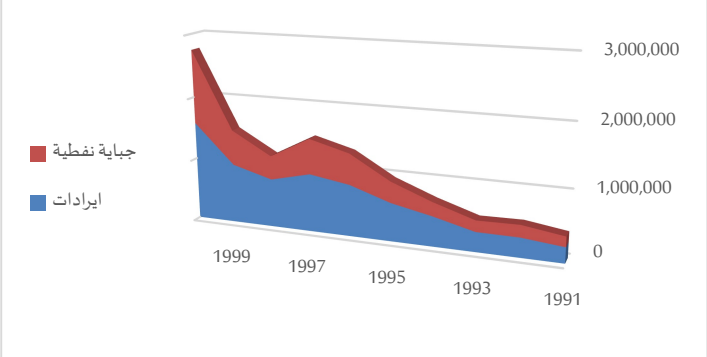

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تواصل لتزايد إيرادات الجباية النفطية بوتيرة بطيئة لتتعثر سنة 1998 حيث سجلت قيمة 556 378 مليون دج أي بنسبة 48,88%، بعدما بلغت قيمتها 564765 مليون دج سنة 1997، وهذا بسبب الأزمة النفطية سنة 1998 بحيث انخفض سعر النفط ليصل إلى 12,33 دولار للبرميل، وعاودت الإيرادات النفطية في الارتفاع بنسبة 58,93%سنة 1999 مقارنة بسنة 1998، ومع حلول سنة 2000 بلغت زيادة الجباية النفطية بنسبة 74,34% أي بحوالي 1173237 مليون دج من مجموع الإيرادات الكلية.

2.2.4 مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2001-2017):

الشكل (4-4): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية (2001-2017) الوحدة: مليون دج

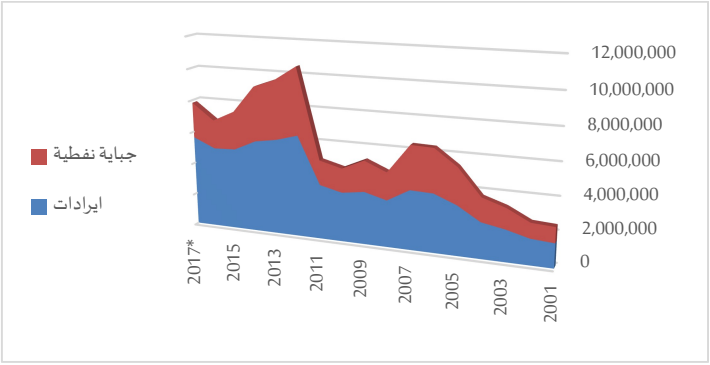

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق

من الشكل أعلاه نستنتج أن إيرادات الجباية النفطية خلال السنوات الأولى للقرن العشرين تراوحت ما بين 60% إلى 70% من مجموع الإيرادات الكلية للميزانية العامة إلى غاية 2009، بحيث عرفت الجباية النفطية خلال هذه السنة تدهورا كبيرا في قيمتها وصل إلى ما نسبته 65,6% مقارنة مع السنة السابقة 2008، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، لترتفع سنة 2012 بنسبة 5,1% ، وتمثل الضريبة النفطية في هذه السنة 2,75 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي (37 دولار للبرميل) مقابل 2,5 مرة في 2011.

أما نسبتها إلى الإيرادات الكلية فتشكل الجباية النفطية 66% في 2012 مقابل 68,7% في 2011، بينما كانت في 2011 نفس إيرادات النفط هذه تمثل 102,6% من النفقات الجارية، لم تعد تمثل في 2012 سوى 84,8%، مما يبين تدهور واضح لتغطية النفقات الجارية من طرف الإيرادات التي تدرها الجباية النفطية، أما في سنة 2013 فقد انخفضت الجباية النفطية بنسبة 12,1%، مقفلة السنة بمبلغ قدره 3678,1 مليار دينار، ومثلت الضريبة النفطية لهذه السنة 2,28 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي(37 دولار للبرميل) مقابل 2,67 مرة في 2012، وشكلت الجباية النفطية نسبة 61,9% إلى الإيرادات الكلية مقابل 66% سنة 2012 وتغطي 60,4% من نفقات الميزانية الكلية (59,3% في 2012)، في نفس الوقت، مثلت إيرادات النفط في 2012 و2013 نسبة 87,5% من النفقات الجارية، مما يبين استقرار تغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات النفط (التقرير السنوي للبنك الجزائري 2013، ص86).

بسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول، خاصة في سنة 2015، عرفت إيرادات المحروقات نسبةً إلى إيرادات الميزانية الكلية، التي بلغت 59,0٪ في سنة 2014، انخفاضا إلى 46,5٪ في سنة 2015 ثم إلى 35,3٪ في سنة 2016 لتصل إلى 39,04٪ في سنة 2017 ولم تعد تغطي سوى 31,9٪ من نفقات الميزانية الكلية في سنة 2017.

في سنة 2016، بلغت إيرادات الميزانية 5 042,2 مليار دينار، مقابل 5103,1 مليار دينار في 2015، أي بانخفاض قدره 60,9 مليار دينار (-1,2٪) تجسد شبه الاستقرار هذا في إجمالي إيرادات الميزانية على الرغم من الانخفاض في إيرادات المحروقات (-592,4 مليار دينار، أي-25,0٪) (التقرير السنوي للبنك الجزائري 2016، ص70) ، إلا أنه في سنة 2017 تحسنت إيرادات الميزانية حيث بلغت 635,55 مليار دينار أي بارتفاع قدره 593,3 مليار دينار (11,7٪) وهذا بسبب الارتفاع في إيرادات المحروقات (419 مليار دينار، أي 23,5 ٪) الناجم عن تحسن أسعار النفط.

3.4 انعكاس تطور أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في الجزائر:

1.3.4 انعكاس تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة خلال الفترة (1991-2000):

الشكل (4-5): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (1991-2000) الوحدة: مليون دج

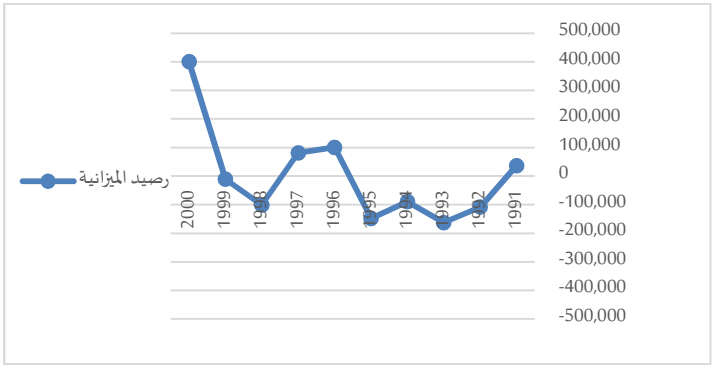

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق

إن استمرار الاختلال المالي مع نهاية الثمانينات أرغمت السلطات العمومية بتصحيح اقتصادي، وذلك بتنفيذ برنامج اقتصادي بمساندة صندوق النقد الدولي، والذي يتضمن الشروط الواجب التزامها واحترامها، متمثلة في تحرير التجارة الخارجية، تقليص حجم الإنفاق العام وتخفيض قيمة العملة.

وقد تحسنت الوضعية المالية العامة من خلال القضاء على العجز الموازني، حيث ظهر فائض موازني في بداية التسعينيات نتيجة ارتفاع أسعار النفط وحرب الخليج.

وقد عرفت الوضعية الاقتصادية تأزما سنة 1994 بسبب انخفاض أسعار النفط ومنها العوائد النفطية وعدم الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد، ولمواجهة هذه الأزمة عقدت السلطات العمومية اتفاق للاستعداد الائتماني، ومن جملة النتائج المحققة من هذا الاتفاق: انخفضت قيمة العجز الموازني من-162678 مليون دينار سنة 1993 إلى -147886 مليون دينار سنة 1995، لتشهد سنتي 1996-1997 تحسنا في الرصيد الموازني بلغ على التوالي 100548 مليون دينار، 81472 مليون دينار.

2.3.4 انعكاس تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة خلال الفترة (2001-2017):

الشكل (4-6): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (2001-2017) الوحدة: مليون دج

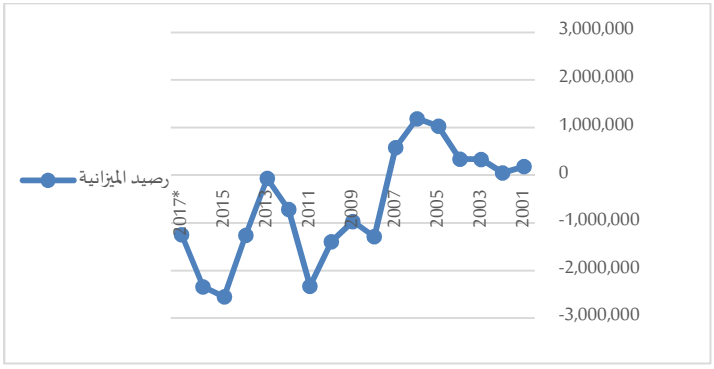

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق

من خلال **الشكل** أعلاه يتبين لنا أن الميزانية العامة حققت فوائض من سنة 2000 إلى 2008، حيث بلغت 1186,8 مليار دينار في سنة 2006، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط ومنه ارتفاع الجباية النفطية، هذا ما أدى بالجزائر إلى إنشاء صندوق خاص سمي بصندوق ضبط الموارد، وهذا من أجل امتصاص الفوائض السنوية لميزانية الدولة، لتدخل بعد ذلك في حالة عجز ابتداء من سنة 2009 إلى 2017، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية وكذا التذبذبات الحاصلة في مستوى أسعار النفط.

في سنة 2016، سجّل رصيد الميزانية عجزا بلغ 2341,4 مليار دينار(13,5٪ نسبةً إلى إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل عجزا قياسياً بلغ 2553,2 مليار دينار في 2015 (15,3٪ نسبةً إلى إجمالي الناتج الداخلي)، حيث بلغ هذا العجز في 2013 0,4٪ نسبةً إلى إجمالي الناتج الداخلي و 7,3٪ في 2014، نتج التراجع الطفيف للعجز في سنة 2016، في مجمله تقريبا، عن انخفاض نفقات التجهيز العمومية، وفي سنة 2017 سجّل رصيد الميزانية عجزا بلغ 247,7 1 مليار دينار. كشفت العجوزات المرتفعة في الميزانية، لا سيما في السنوات 2014، 2015، 2016و2017، عن هشاشة كبيرة للمالية العامة، وان نجمت هذه العجوزات عن الانخفاض في الضريبة البترولية، لكنها تعكس، أيضاً وعلى حدّ سواء، ضعف الضريبة العادية، بالنظر إلى المجال الكامن للتحصيل في هذا المجال، والوزن الكبير، بل المفرط، للنفقات العمومية ضمن إجمالي النفقات الداخلية وما يمكن استنتاجه من خلال دراستنا لتطور العوائد النفطية منذ سنة 1971 إلى غاية 2017، ومدى تأثيرها على الاقتصاد في حالة زيادتها أو انخفاضها، لكونها تمثل 90% من المداخيل الرسمية للدولة (التقرير السنوي للبنك الجزائري 2016، ص77).

5. الخاتمة:

إن الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، فقد تسبب الاعتماد المفرط على النفط في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي التابع للنفط مما تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية، فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الطاقة.

وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ✓ تعتبر الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة، هذا ما يعكس ضعف مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها.
- ✓ إن تمويل النفقات العامة يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية، هذا ما يجعل نمو النفقات العامة مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة، وبذلك فإن نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية و وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار النفط.
- ✓ عجزت الجزائر عن تقليص الإنفاق العام عندما إرتفعت أسعار النفط ، وكانت النتيجة أنه من الصعب خفضه أثناء هبوط أسعار النفط، وبهذا فإن النفقات العامة كانت تتسم بالجمود النسبي، حيث أن التقليص فيه كان يطال أوجه الإنفاق الرأسمالي على عكس الإنفاق الجاري الذي تميز باستمرارية نموه.
- ✓ الإيرادات النفطية تتأثر كثيرا وبصفة مباشرة بأسعار النفط، هذا ما جعلها غير مستقرة وخاضعة لتقلباتها المتكررة التي تعيشها في السوق العالمية للنفط نتيجة تأثرها بالمتغيرات الخارجية، ونظرا للعلاقة الطردية التي تربط كل من أسعار النفط و الإيرادات النفطية كما رأينا سابقا وكذا العلاقة الوطيدة التي تربط هذه الأخيرة بالإنفاق العام، فهي تؤثر عليه إما سلبا وهذا في حالة تدهورها وإيجابا في حالة زيادتها، مما أحدث تذبذبا كبيرا في أرصدة الميزانية العامة.
- ✓ ورغم صعوبة استشراف أسعار النفط بسبب عدم استقرار بيئة السوق النفطية وتعدد المتغيرات وصعوبة تقديرها، فسيبقى للنفط دوراً رئيسياً في مسار التنمية الاقتصادية للجزائر خلال العقود القادمة، مما يلقي على الدولة مسؤولية تعظيم الاستفادة من الفرص التي يتيحها وجود مثل هذه السلعة من خلال استغلال العائدات النفطية استغلالاً جيداً، في الوقت الذي يتم فيه البحث عن مصادر دخل بديلة.

1.5. إختبار الفرضيات

- ✓ تتميز الأسواق العالمية النفطية بعدم الاستقرار، ولقد شهدت الكثير من الأزمات، نتيجة لعوامل مختلفة داخلية وخارجية، مما جعل أسعار النفط تعرف الكثير من التقلبات.
- ✓ إن أسعار النفط لها أثار وانعكاسات كبيرة على الموازنة العامة في الجزائر، ذلك أن نمو الإيرادات العامة يعتمد على وهو قطاع المحروقات الغير متحكم فيه بسبب عدم استقرار أسعار النفط، كما ان سياسة الإنفاق العام في الجزائر هي سياسة توسعية، هذاماجعل رصيد الموازنة يتأرجح بين العجز والفائض، بسبب إرتباط سياسة تسيير النفقات العامة، ونمو الإيرادات العامة في الجزائر بعامل أسعار النفط.

2.5. المقترحات

لإحتواء الأثار غير المرغوبة فيها لإنعكاسات وتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، يتعين تبني استراتيجية تقوم على محاور أساسية من أهمها:

- ✓ باعتبار أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بدرجة كبيرة بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية وأن معدلات النمو هي نتاج التطور الذي يحدث في قطاع المحروقات، لذلك وجب على الحكومة العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية للقطاعات الإستراتيجية كالصناعة والزراعة والسياحة، وذلك لرفع القدرة التنافسية في هذه القطاعات الإنتاجية، وبالتالي المساهمة في التقليل من أثر التغيرات الخارجية.
- ✓ العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتطوير وجذب الاستثمارات الأجنبية نحو المشاريع الإنتاجية المهمة، وذلك بإيجاد بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لذلك وإتباع سياسة مالية داعمة لهذه القطاعات من أجل توسيع تحسين الانتاجية.
- ✓ إصلاح وتقوية الجهاز الضريبي من خلال سن القوانين والتشريعات المنظمة ودعمه بالإطارات ذات الكفاءة لمعالجة حالات التهرب والغش الجبائيين، ومحاربة الاقتصاد الموازي بإحصاء الأنشطة الموازية و إخضاعها لفرض الضريبة.

6. قائمة المراجع:

1. منظمة الأقطار المصدرة للنفط" أوبك" ، تقارير الأمين العام، التقارير الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة من 2001-2008.
2. حسام الدين محمد، المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد *20*، غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، *2008*، ص*30*.
3. سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعلم ماضيا وحاضرا، دار المنهل، لبنان، *1992*، ص *23* .
4. داليا محمد يونس، تقييم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محليا ومقارنته بنظيراته عالميا "دراسة تحليلية مستقبلية"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 74.
5. ثامر علوان المصلح، علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 187.
6. ديان كويل، إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 54، مارس 2017، ص 18.
7. التقرير السنوي للبنك الجزائري 2016، ص74.
8. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان، *1998*، ص72.
9. التقرير السنوي للبنك الجزائري 2013، ص86.
10. التقرير السنوي للبنك الجزائري 2016، ص70.
11. التقرير السنوي للبنك الجزائري 2016، ص77 .
12. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية 2005.
13. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
14. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، طبعة ثالثة 2008.

15. إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية" دراسة قياسية 1980-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص نقود ومالية وبنوك جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/2015 .

16. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة "دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

17. بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2015/2014.

18. حسام الدين محمد، المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، العدد *20* ، *2008*.

19. زغيب شهرزاد وحليمي حليمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 11، أوت 2008.

20. تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2013-2017.

21. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) التقارير الشهرية 2017-2018.

a. التقرير السنوي للبنك الجزائري *2012-2016*

22. Pierre George, Fernand Verger, Dictionnaire de la géographie, 10e édition, MD impressions, France, 2009.

23. Olivire Riebel " l'OPEC : une organisation face a ses défis pétrole et technique, association française de technicien et professionnels du pétrole, N418, paris, janvier/février 1999.

24. Nassima Hamidoche, l'équilibre du Marché Petrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marches,

25. Valorisation des Hydrocarbures, CREAD ,2005.

26. Mustapha Baba-Ahmed, L'algérie : diagnostic d'un non-développement, L'Harmattan, Paris, France, 1999.